MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة السبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة السيد / نجيب إبراهيم كافو
وزير مفوض ببعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمام الجمعية العامة في الحوار التفاعلي غير الرسمي
حول تقرير الأمين العام بشأن مسؤولية الحماية

نيويورك، 6 سبتمبر 2016

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الكرام،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى معالي السيد / موغينس لاكتوفت رئيس الجمعية العامة، على عقد هذا الحوار التفاعلي غير الرسمي حول مسؤولية الحماية، والشكر موصول إلى معالي السيد / بان كي مون الأمين العام على جهوده المتفانية لتحقيق المقاصد والأهداف النبيلة لمنظومة الأمم المتحدة .

إن مبدأ مسؤولية الحماية هو أحد المبادئ الجديدة التي أقرها قادة العالم في عام 2005، إدراكا منهم لأهمية تطوير قدرات الأمم المتحدة في مواجهة التحديات المتمثلة، في التهديدات المتزايدة على حياة المدنيين، والتي برزت في عدة بلدان خلال التسعينات من القرن الماضي، المتمثلة في جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم التطهير العرقي، وقد كان الأمل يحذو جميع دول العالم، في أن إقرار هذا المبدأ سيؤدي إلى تكاتف جهود المجتمع الدولي، لمنع عودة مثل هذه الأعمال.

وبالرغم من كل تلك المساعي والجهود، وبعد مضي أكثر من عشر سنوات يمكن القول، بأن بعض النجاح قد تحقق، إذ أصبح هذا المبدأ في صلب عمليات السلام التي تقوم بنشرها الأمم المتحدة، ولكن هذا المبدأ بدأ يتعرض للتحدي من جديد، بفعل انتشار الإرهاب والتطرف العنيف، واندلاع الحروب والنزاعات الأهلية التي نشهد مآسيها حالياً في بعض الدول.

لقد شهد العالم العديد من تدخلات الأمم المتحدة، بهدف حماية المدنيين من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير العرقي، ونجحت في بعض الأحيان في توفير الحماية للسكان، من التهديد المباشر ومنع وقوع الجرائم والفظائع، لكن من واقع التجربة نجد أن الأمر لا يقتصر فقط على الاستجابة العاجلة ومنع وقوع تلك الجرائم، فمفهوم مسؤولية الحماية يُعتبر التزام دولي ومسؤولية تضامنية جماعية تتطلب استراتيجية المواصلة، والاستمرار لما بعد التدخل لضمان استدامة هذه الحماية، وعدم السماح بعودة النزاع من جديد، ومساعدة الحكومات الجديدة على بسط

سيطرتها على كافة أراضيها، وتعزيز قدراتها في إحلال الأمن والاستقرار، وصولاً إلى توفير حياة كريمة لمواطنيها .

لقد تدخل المجتمع الدولي في ليبيا بهدف تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية، لكن انسحابه السريع ساهم في تفاقم الأزمة الليبية، وهنا نؤكد على أهمية دعم المجتمع الدولي لحكومة الوفاق الوطني، حتى تتمكن من تنفيذ كافة التزاماتها ومسؤولياتها القانونية والقضائية، لتفعيل جميع مؤسسات وآليات إنفاذ القانون وفقاً للمعايير الدولية، خاصة مؤسستي الجيش والشرطة، بما يساهم في تثبيث الأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب لخلق ظروف مناسبة، لتعزيز سيادة القانون تمهيداً لتحقيق مبدأ مسؤولية الحماية.

وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية اتخاذ التدابير الوقائية الملائمة لتنفيذ هذا المفهوم، خاصة ما يتعلق بتعزيز استخدام الوسائل السلمية، مثل الوساطة والمساعي الحميدة، ونشدد على ضرورة إحالة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأبرياء إلى العدالة لمحاسبتهم، تطبيقاً لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، ودعم قدرات الدول لتعزيز سيادة القانون واحترام مبدأ سيادة الدول وملكيتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي الختام يتطلع وفد بلادي إلى نتائج إيجابية لهذا الحوار التفاعلي، ويأمل في مزيد من الدعم لحكومة الوفاق الوطني، لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها وفقاً لمبدأ مسؤولية الحماية .

-=-=-=-